دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: أثر الصرف في بنية المعجم
المصدر: المجلة العلمية لكلية التربية
الناشر: جامعة الوادي الجديد - كلية التربية
المؤلف الرئيسي: الحربي، سامية بنت صالح بن غنيم الصاعدي
المجلد/العدد: ع9
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2013
الشهر: فبراير
الصفحات: 609 - 640
رقم MD: 1160079
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: EduSearch
مواضيع: علم الصرف، صناعة المعاجم، المعاجم العربية، الاشتقاق
رابط: http://search.mandumah.com/Record/1160079

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كلية التربية بالوادي الجديد
المجلة العلمية

أثـر الـصـرف في بنـيـة الـمـعـجـم

إعداد الطالبة / **سامية بنت صالح بن غنيم الحربي**

طالبة الدراسات العليا _ مرحلة الدكتوراه

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٤٣٢هـ - ١٤٣٣ هـ .

أثـــر الـــصـــرف فـــي بـــنـــيـــة الـــمـــعـــجـــم

المـقـدمـــة

الحمد لله المنان الذي علم الإنسان ورزقه الفصاحة والبيان ، والصلاة والسلام عل خير البرية ، وأفصح البشرية وعلى آله وصحبه أولي الفضل والخيرية ..

من الملاحظ أن الدراسة المعجمية لم تحظ بنصيبٍ كافٍ مثل أخواتها الدراسات النحوية والصرفية، والصوتية، وقلّ أن نجد من متخصصي اللغة العربية من يعنى بالمعجم ، وصناعته ، وتاريخه ، وأصله ، ونشأته، إلا ما يتناقله الآخر عن الأول من البدهيات والمسلمات. وقد شعر جمع من أهل العربية في عصرنا بهذا النقص ورغبوا في تداركه، وأزمعوا القيام بما تدعو إليه الحاجة من الدراسات المعجمية ، فتوالت الجهود من إنشاء جمعيات ، وإقامة الندوات، وإصدار المجلات ، وطرح الرسائل العلمية والمؤلفات ، التي تعنى جميعها بالدراسات المعجمية ، وبروز علماء عنوا بالمعجم العربي ، ساهم في ظهور أعمال معجمية مفرقة في أنحاء من العالم العربي كان لها الفضل في إثراء مكتبتنا العربية في هذا العلم من العلوم اللغوية.[1]

وعند تكليفي بالموضوع " **أثر الصرف في بنية المعجم** " استشعرت مدى عظم الموضوع ، خاصة والجهود فيه قليلة، والدراسة في "علم الصرف " في أعمها متجهة إلى الجانب النحوي والقواعدي أكثر منها إلى الجانب المعجمي ، وكان هذا أيضًا منبعًا ثرًّا لي للاستزادة في الدراسة المعجمية التي أرى أن إهمالنا الانتفاع من ذخائرها،فاق القصور الذي قد اعترى بعض جوانبها،متمنية في الوقت ذاته أن أسهم بغرسة يانعة في بستان

الدراسات المعجمية، ولو على مستوى الدراسة في السنة المنهجية، فأصحاب السبق والريادة من الأساتذة الأفاضل قد قاموا بالمهمة على خير وأتم وجه.

وقد تزودت ببعض المراجع التي ساهمت بشكل بارز في إخراج البحث بصورة يؤمل فيها مقاربة التمام. وتنوعت مصادر البحث بين الكتب التراثية،من المعاجم: كالمخصص ، وتاج العروس ، ومقاييس اللغة ، وبين المصنفات المتنوعة في الدراسة اللغوية : كالخصائص ، وكتاب المثلث ذو المعنى الواحد لشمس الدين البعلي تحقيق وقراءة : د / يحيى مراد.

ولكن كان للمؤلفات الحديثة الحظ الأوفر في إعداد بحثي هذا ومنها :

(المدارس المعجمية . دراسة في البنية التركيبية) لـ أ.د / عبد القادر عبد الجليل.

(معاجم الأبنية في اللغة العربية) لـ د / أحمد مختار عمر.

(تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم العربي) لـ أ.د / عبد الرزاق الصاعدي.

(المعجم في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع الهجري) لـ عبد العلي الودغيري.

ومن الأبحاث في المجلات المحكمة انتفعت بموضوع "معاجم الأبنية " لـ د/ مسعود بوبو. وبحث آخر بعنوان " في نظام المعجم العربي" لـ د/ جعفر دك الباب . وقد نشرا في مجلة التراث العربي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب.

ولا غنى لنا عن الشبكة المعلوماتية التي أمدتني بعدد من الموضوعات المنشورة في عدد من المواقع المتخصصة في الدراسات اللسانية والعربية و من ذلك :

" في المعجمية العربية المعاصرة " ج ١ – ٢ . الصادر عن جمعية المعجمية العربية بتونس.

" الصرف والمعجم العربي " . بحث منشور على موقع جامعتنا الغراء.

ومن الرسائل الجامعية أفدت من أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان :" أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ". للطالب / يحيى بن عبد الله الشريف.أيضًا في جامعة أم القرى.

وبعد : فقد أفرغت في البحث جهدي ، غير مدعية الكمال ، ولكني أرجو المقاربة والسداد ، بما أسعفني به وقتي القليل وجهدي اليسير، وبشريتي التي يعتريها الخطأ والجهل حينًا، والطموح بنيل القبول حينًا آخر.

سائلة الله تعالى التوفيق والعون ، والتجاوز عن السهو وسوء الفهم والتقصير.

أولا : منزلة الصرف في المعجم العربي :

إنّ أكبر دليل على منزلة الصرف في المعجم العربي أن كل المعاجم القديمة بنيت على الجذور، وأن إرجاعُ المشتقات إلى جذورها مسألة صرفية خالصة .

وسوف نرى عند الحديث عن أثر الصرف في منهجية ترتيب المعاجم مصداق هذه الحقيقة .

وثمت صورة ثانية تدل على منزلة الصرف في المعاجم العربية ؛ هي مقدار ما احتوته هذه المعاجم من مسائل صرفية ، وهذا كثير جدًا ولو جمعت ما في المعاجم من مسائل الصرف لخرج لنا علم كامل قد يغنينا درسه عن مراجعة كتب الصرف المتخصصة ، بل إننا نجد بعض المعاجم مصدرة بمباحث صرفية موسعة كما نراه في شمس العلوم لنشوان الحميري ، ونجد في بعضها من دقائق الصرف ما لا تجده في كتب الفن المتخصصة.[1]

وسأكتفي هنا بالإشارة إلى طائفة من المسائل الصرفية في معجمين من أهم المعاجم العربية هما :

أ / المخصص :

وكانت أهم المسائل الصرفية فيه على النحو التالي :

١. **الإبدال** : عقد ابنُ سيده باباً للبدل تحدّث فيه عن حروف الإبدال الثلاثةَ عشرَ، وباباً لحروف البدل من غير أن تُدغم حرفاً في حرف وترفعَ لسانك من موضع واحد ، وباباً للحرف الذي يضارَع به حرفٌ من موضعه ، والحرف الذي يضارَع به ذلك الحرف وليس من موضعه .

٢. **صيغ المبالغة** : وقد تحدث عنها وذكر منها صيغة (مِفْعيل).

٣. **المحول من المضاعف** : تحدث فيه عن نحو :" تسرّيتُ وتظنّيتُ " التي أُبدل مكان لامها ياء كراهية التضعيف.

٤. عقد بابًا واسعًا **للمقصور** تحدث فيه عن اسميّته ووصفيّته وأبنيته واستقصى في ذلك استقصاء بالغاً.

٥. **الممدود** : وفيه تحدث عن أبنيته ومقاييسه ،وما يمد ويقصر منه ، وما ليس له مقصور من لفظه ، واستدرك على سيبويه جملة من المقاييس للمقصور والممدود ، وما يختلف معناه بالقصر والمد... الخ

٦. **النسب** : ولابن سيده في المخصص كلام طويل في هذا الباب حيث تحدث عن معدول النسب ، وعن صيغتي فاعل وفعال ، وعن النسب إلى المركب المزجي والإضافي والإسنادي والجمع ، وعن النسب إلى ما آخره تاء البدل وما آخره تاء التأنيث ، وعن النسب إلى العدد.[iii]

ب / **تاج العروس** :

وجاءت المسائل الصرفية فيه على النحو التالي :

١. **اسم الآلة** : وقد ذكر أمثلة شاذة مثل (الوقيعة) لمطرقة ، والمُدُقّ ، ونقل قول سيبويه : " هو أحد ما جاء من الأدوات التي يعتمل بها على مُفْعُل بالضم " .

٢. **اسم الفاعل** : قال الزبيدي : " ألفج الرجل فهو مُلْفَج بفتح الفاء ، نادر مخالف للقياس الموضوع ، قاله ابن دريد ؛ لأن اسم الفاعل فيه ورد على صيغة اسم المفعول. ونقل

الجوهري عن ابن الأعرابي : كلام العرب أفعلَ فهو مفعِل إلا ثلاثة أحرف : ألفج فهو ملفَج ،وأسهب في الكلام فهو مسهَب ، وأحصن فهو محصَن ، فهذه الثلاثة جاءت بالفتح نوادر ".

٣. زيادة التاء في أول الكلمة : في مثل تخريوت.

٤. **التصغير** : وقد تحدث الزبيدي عما يجوز تصغيره من الأفعال [م ل ح] ، وعما يصغر من الجموع نحو : [أ ص ل / ج م ح / ع ن ك ب] وعما صغر على وجه الشذوذ كتصغير بحر على أبيحر، وعما ورد بصيغة التصغير وليس مصغرًا كالمبيطر والمسيطر والمهيمن والمبيقر والمهيذم .

وتصغير ما حذف منه حرف كتصغير أم على أميمة [أ م م] ، وتصغير ما كان على خمسة أحرف ، وما فيه زيادة كفرزدق والمقعنسس وقلنسوة و قرعْبلانة ونحوه [ف ر ز د ق / ق ع س / ق ل س / ق ر ع ب ل] ، وتصغير المؤنث الذي لا علامة فيه وأن تاءه ترد إليه إلا ما شذ كحرب وقوس.

٥. **النسبة إلى الجمع** : حيث ذكر ما يشبه أن يكون تجويزًا للنسبة إلى الجمع ،قال . رحمه الله . : "والنسبة إلى الجمع نسبة إلى الواحد؛لأن الغرض الدلالة على الجنس،والواحد يكفي في ذلك،ونقل عن شيخه ابن الطيب جواز قول الفقهاء (آفاقي) نسبة إلى آفاق قياسًا على أنصاري مع كونها ليست علمًا [أ ف ق].وإن كان قد قرر القاعدة المشتهرة عند حديث عن (قُفيّ) في النسبة إلى قِفاف[ق ف ف] .[iv]

مظاهر تأثير الصرف في المعجم العربي :

إن للصرف مظاهر عديدة ومتنوعة تتجلى أبرزها في ثلاث صور هي كالتالي :

١. التأثير في منهجية الترتيب والتصنيف :

ولهذا التأثير ثلاث صور :

الصورة الأولى : في ترتيب المداخل :

ولهذه الصورة ثلاثة مظاهر :

- **المظهر الأول** : عد الجذور الأصول هي المداخل ، ثم ترتيبها ترتيبا صوتيا أو ألفبائيا . ورجع الكلمة إلى جذورها مسألة صرفية محضة . وتنبغي الإشارة هنا إلى صنيع الجوهري بجعله الواوي واليائي كتابًا واحدًا ، هذا الصنيع الذي عدل عنه الفيروزآبادي ففصل بينهما . والحق أن صنيع الجوهري دال على حذق وبصيرة ومكنة ، وأقل ما هنالك أنه استطاع بهذه الطريقة أن يتغلب على مشكلة الأفعال التي سمعت يائية وواوية كقليت وقلوت.

- **المظهر الثاني** : ترتيب المداخل تحت كل حرف ، فترتيب مداخل حرف العين أو الغين أو غيرهما خضع في بعض المعاجم إلى أصول صرفية ، ومن ذلك ما في كتاب العين ، فإنه رتب مداخل كل حرف مبتدئًا بالثنائي ثم الثلاثي الصحيح ، ثم الثلاثي المعتل ثم اللفيف ثم الرباعي ثم الخماسي ثم المعتل. وكذلك فعل الأزهري حين جعل الحروف أبوابًا والأبنية كتبًا وجعل الأبنية ستة : الثنائي المضعف ، والثلاثي الصحيح ، والثلاثي المهموز، والثلاثي المعتل ، والرباعي ، والخماسي وقل مثل ذلك في البارع والمحكم والجمهرة .

ومن هذا الباب ما قادت إليه نظرية ابن فارس في النحت ، من إفراده بابا في نهاية كل حرف عنوانه (باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أوله..) ، وتضمن هذا الباب الرباعي غير الموضوع أصالة على أربعة أحرف كما يرى ابن فارس والخماسي .

ومما قد يلحق بهذا المظهر ما يلحظه الناظر في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني من أنه يقدم المضعف فيجعل (برّ) قبل (برج) ، و(عزّ) قبل (عرب) ، و(مس) قبل (مسح) وهكذا.

وفي هذا صريح الدلالة على إيمان الراغب بالنظرية الثنائية" أي أنه إذا أراد ذكر"مدّ يمدّ مدّاً" مثلاً ذكرها كأنها مركبة من مادة (مذ)أي ميم ودال ساكنة ، ولا يلتفت أبداً إلى أنها من ثلاثة أحرف". وإذا سُلم بهذا الرأي وهو محل نظر فإنه سيكون تأثير واضح لنظرية صرفية في ترتيب مداخل الحرف الواحد.

- **المظهر الثالث:** جعل الأبنية أصلاً في بناء المعجم ، وأول من فعل ذلك الفارابي في **ديوان الأدب**

حيث قسم كتابه ستة أقسام سماها كتبًا وهي : كتاب السالم ،وكتاب المضاعف،وكتاب المثال، وكتاب ذوات الثلاثة (يقصد الأجوف)، وكتاب ذوات الأربعة (يقصد الناقص) ، وكتاب المهموز، ثم جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين : أسماء وأفعال ، وقدم الأسماء في كل كتاب على الأفعال ، ثم قسم كل شطر منهما بحسب التجرد والزيادة ، ففي الأسماء : الثلاثي المجرد ، ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، ثم المثقل الحشو وهو عين الفعل ، ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين ، ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام ، ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام ، ثم الرباعي وما ألحق به ، ثم الخماسي وما ألحق به .

وأما الأفعال : فقد رتبها كما يلي : الثلاثي المجرد ، ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، ثم المثقل الحشو، ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين ، ثم الأبواب الثلاثة التي في أولها ألف وصل مما له في الثلاثي أصل ، ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع تثقيل حشوه ،ثم ما لحقته الزيادة في أوله وهي التاء مع زيادة بين الفاء منه والعين ، ثم بابا الألوان وما أشبه ذلك ، ثم أبواب الرباعي وما ألحق به أو زيد فيه .

ثم هو في كل صنف مما سبق يراعي الحركات فيقدم المفتوح الأول فالمضموم فالمكسور، ويقدم ساكن الحشو على متحركه، ويقدم ياء التأنيث على همزة التأنيث، ويقدم همزة التأنيث على النون.

وتلحق بديوان الأدب معاجم أخرى كان أثر مراعاة الأبنية فيها واضحًا كالأفعال للسرقسطي ، ولابن القطاع والمصادر للزوزني وكشمس العلوم لنشوان .

الصورة الثانية : في ترتيب المادة العلمية في كل مدخل :

لقد اتكأت بعض المعاجم في ترتيب المفردات في كل مدخل على أصول صرفية ، ومن ذلك ما نراه في المعجم الوسيط ،حيث نص واضعوه في مقدمته على المنهج الذي نهجوه في ترتيب مواد المعجم ، ومن ملامح هذا المنهج :

. تقديم الأفعال على الأسماء.

. تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.

. تقديم الفعل اللازم على المتعدي.

. ترتيب الفعل الثلاثي المجرد بحسب الأبواب الصرفية الستة المعروفة.

. ترتيب الفعل المزيد بحسب الزيادة : الثلاثي المزيد بحرف فالمزيد بحرين فالمزيد بثلاثة أحرف ،ثم الرباعي المزيد بحرف.

وكل ما سبق أصول صرفية خالصة.ونرى مثل ذلك فيما سبقت الإشارة إليه من ترتيب ديوان الأدب.

وقد كان من أهم صور النقد للمعاجم العربية القديمة أن بعضها لم يعنَ بترتيب الكلمات في كل مدخل ترتيبًا صرفيًا دقيقًا .[٧]

الصورة الثالثة : في تداخل الأصول :

والمراد به أن يتوارد على الكلمة الواحدة أصلان أو أكثر،فيحتمل رجوعها إلى كل منهما ، ومنه أن " تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فهاهنا يتداخلان ،

ويوهم كل منهما كثيرًا من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره، وذلك كقولهم : شيء رخو ورِخْودّ .. وإنما تركيب رخو من (ر خ و) وتركيب رخْودّ من (ر خ د) " .[vi]

وأثر هذا التداخل في الترتيب يظهر في ثلاثة أمور :

أولها : ورود الكلمة في غير موضعها :

ومما وقف عليه من ذلك :

. الأباءة :

أوردها الجوهري في [أ ب ا] وقال : " الأباء بالفتح والمد : القصب ، الواحدة أباءة. ويقال هو أجمة الحلفاء ". وأنكر عليه صاحب القاموس ، حيث أوردها في [أ ب أ] وقال : "هذا موضع ذكره كما حكاه ابن جني عن سيبويه ، لا في المعتل كما توهمه الجوهري وغيره " ، "وإنما حمل أبا بكر على هذا الاعتقاد في أباءة أنها من الياء وأصلها "أبياة " المعنى الذي وجده في أباءة من أبيت ، وذلك أن الأباءة هي الأجمة ، وهي القصبة ، والجمع بينها وبين أبت أن الأجمة ممتنعة بما ينبت فيها من القصب وغيره ،.فكأنها أبت وامتنعت على سالكها ".

والعجيب بعد هذا أن الفيرزآبادي ذكرها أيضا في المعتل ، فقال في [أ ب ى] : " والأباء كسحاب : البردية أو الأجمة أو هي من الحلفاء لأن الأجمة تمنع ، والقصب ".

ثانيها : اختلاف المعاجم في موطن الكلمة :

ومن أمثلة ذلك :

. الأشاء :

أوردها الجوهري في [أ ش ا] وقال : " الأشاء بالفتح والمد : صغار النخل ،الواحدة أشاءة ، والهمزة فيه منقلبة من الياء ؛ لأن تصغيرها أشي ، ولو كانت الهمزة أصلية لقال : أشيء ، وهو واد باليمامة فيه نخيل ".

بينما أوردها الفيروزآبادي في [أ ش أ] وقال : " الأشاء كسحاب : صغار النخل ، قال ابن القطاع : همزته أصلية عن سيبويه ، فهذا موضعه لا كما توهم الجوهري ".

والعجيب مرة أخرى أن الفيروزآبادي أورد الكلمة في [أ ش ا] وقال هناك : " وأشاء النخل صغاره أو عامته الواحدة أشاءة ".

ثالثها : تكرر الكلمة في موضعين أو أكثر :

ومما ذكر في هذا الصورة :

١. السنة واحدة السنين ومنه قولهم : أسنتوا أي أصابتهم السنة وهي الجدب.

فقد ذكرها الفيروزآبادي في : (س ن ت) و (س ن ه) و (س ن ي) و (س ن و)[vii].

٢. التأثير في المادة العلمية :

يبرز تأثير الصرف في المادة العلمية التي تضمنتها المعاجم في عدة صور ، من أهمها :

الصورة الأولى : شرح الصيغ الصرفية :

والمعاجم بهذا لا تقدم دلالة جديدة للمادة ، وإنما تشرح الصيغة بعد تلبسها بالمادة ، وكان حق مثل هذا ألا يكون في المعاجم ، وإنما في كتب الاشتقاق والصرف ، ومن أمثلة هذا :

- " ومما يستدرك عليه : أرض مألاة كثيرة الألاء ".
- " وأرض مَسْبَعة كمرحلة : كثيرته " (أي السبع).

الصورة الثانية : النظريات الصرفية التي اعتمدها بعض أصحاب المعاجم :

فبعض المعاجم التي قامت على نظريات صرفية خاصة أفضت إلى إضافة دلالات جديدة نوعا ما، وسأشير هنا إلى نظريتين صرفيتين وأثرها في مادة المعجم : [viii]

١. نظرية ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة :

حيث ذهب كما هو معروف إلى أن لكل جذر أصلاً أو أكثر تدور حوله معاني المشتقات ، ومن ثم فقد صدر كل فصل " بأصله الذي يتفرع منه مسائله " .

وأثر هذه النظرية على المادة المعجمة يبدو في وجهين :

أولهما : إغفال كثير من دلالات الجذر التي لا تتفق مع الأصل أو الأصول المذكورة.

ثانيهما : التوسع في تعليل التسميات ربطًا لها بالأصل ولو على وجه الاعتساف.

وسوف تتبين هذه الوجوه الثلاثة من خلال الموازنة بين معالجة ابن فارس لمادة (ب ح ر) ومعالجة معجم موجز هو القاموس المحيط للمادة نفسها وقد جعل ابن فارس للمادة أصلين : الانبساط والسعة ، وداء بعينه.

ومن هذه الموازنة نجد ما يلي :

١. أغفل ابن فارس دلالات كثيرة مثل : (البحر : الريف) ، و (الباحر : المبهوت)، و(بَحِر : تحيّر من الفزع) ، و (الباحور : القمر) ، و (الباحرة من النوق : الصفية) ، و (الباحور وباحوراء : شدة الحر في تموز) ، (والبحرة : المنخفض من الأرض) .

٢. تمحل ابن فارس في تعليل قول العرب للرجل إذا أصابه سلال : رجل بحِر ، فقال رابطًا لهذا المعنى بالأصل الأول " فإن قال قائل : أين هذا من الأصل الذي ذكرتموه في الاتساع والانبساط ؟ قيل له : كله محمول على لا بحر ؛ لأن ماء البحر لا يشرب ، فإن شرب أورث داء ، كذلك كل ماء ملح وإن لم يكن ماء بحر ".

وقال في تفسير سبب تسمية الأحمق باحرًا : " ذلك أنه يتسع بجهله فيما لا يتسع فيه العاقل ".

٢. نظرية ابن فارس في ما زاد عن الثلاثي :

قال . رحمه الله . : " اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت ،ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ " .

ولهذه النظرية أثر في ترتيب المعجم ، ولها أثر كذلك في المادة العلمية للمعجم تجلى في تقديمها تفسيرات جديدة لدلالات الألفاظ والمفردات كما يظهر من المثال التالي : " ومن ذلك البرقش وهو طائر، وهو من كلمتين : من رقشت الشيء وهو كالنقش ، ومن البرش وهو اختلاف اللونين ".[ix]

٣. النظرية الثنائية :

وتقوم هذه النظرية على افتراض أن الأصل الثنائي ذو دلالة عامة تخصصها الحروف التي تأتي بعد ذلك.وعليه فإن الكلمات التي تشترك في الحرفين الأولين يكون بينهم قدر مشترك من الدلالة .

وهذه الفكرة قد أشار إليها من قبل ابن جني . رحمه الله . ، والتي تُلمح لمحًا في قوله : " ومن ذلك قرَدْتُ الدم ، وقرِد الشيء ، وتقرّد وقرَط يقرُط ، فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف ؛ لأنه قصد ومستخف في الحس عن القرد الذي هو ما ارتفع من الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء التي هي أعلى الثلاثة صوتا للقرط الذي يسمع ".

وابن جني ساق كلامه هذا في معرض استدلاله على أثر صوت الحرف في المعنى ،ولكن الأمثلة التي ساقها واضحة الدلالة على فكرة الثنائية.

وابن فارس . رحمه الله . أفضت طريقته في تصنيف معجمه إلى إبراز فكرة الثنائية وإن لم يصرح بها أيضا ، ولنتأمل ما يلي :

(قط) : القاف والطاء أصل صحيح يدل على قطع الشيء بسرعة عرضًا.

(قطع) : القاف والطاء والعين أصل واحد يدل على صرم وإبانة عن شيء.

(قطف) : القاف والطاء والفاء أصل صحيح يدل على أخذ ثمرة من شجرة.
(قطل) القاف والطاء واللام أصل صحيح يدل على قطع الشيء.
(قطم) القاف والطاء والميم أصل صحيح يدل على قطع الشيء.
فاشتراك هذه الكلمات في أول حرفين أورثها معنى متقاربًا.
وقد تجلى أثر هذه الطريقة بشكل واضح في تلك المعاجم التي بنيت على نظرية الثنائية وأشهرها وأولها(سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق .حيث بذل الشدياق وسعه في أن يعيد كل المواد التي اتفق حرفاها الأولان إلى معنى مشترك يعبر عنه الحرفان في المضعف.[x]

معاجم الصيغ والأبنية

تشتمل هذه المجموعة من المعاجم على المتون المعجمية التي تهتم بجمع ألفاظ لها صيغ خاصة تجمعها وتؤلف بينها وتتفرع إلى الفروع التالية :

١. معاجم أبنية الأفعال :

كان التأليف في " أبنية الأفعال " الثلاثية والرباعية أسبق في نماذج مبكّرة خصّ أصحابها

الأفعال بكتب مستقلة ومن أشهر هؤلاء المؤلفين : قُطْرُب ، والفرّاء ، وأبو عبيدة معمر بن المثّنى ، وأبو زيد الأنصاري ، والأصمعي ، وعبد اللّه التوّزي ، وابن السّكّيت ، والزّجاج ، وابن دريد ، وأبو علي القالي ، والآمدي ، والجواليقي ، وابن الأنباري.

وعرض لهذه الظاهرة اللغوية "الأبنية " في العربية لغويون معجميون ، ونحاة وصرفيون في إطار أبحاثهم المتنوّعة، وضربوا لها الأمثلة والشواهد ، وتناولوا ذلك كله بالتعليل والتحليل والمدارسة ، وخصص لها بعضهم أبحاثاً ، وفِقَراً ، أو فصولاً وأبواباً في تضاعف كتبهم و من ذلك ما يمكن الوقوف عليه في المعاجم المقسمة إلى "كتب " أو "أبواب "، أو "أبنية ".

ومن اللغويين من عرضوا في كتبهم اللغوية العامة لبناء الأفعال، ونخص بالذكر منهم من عنونوا لأبحاثهم بعبارة : "فَعَلَ وأَفْعَلَ " أو "فعلتُ وأفعلتُ " وممن ضمنوا كتبهم أبحاثاً في ذلك :

- سيبويه في " الكتاب ".

- أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتابه "الغريب المصنف ".
- يعقوب بن السكيت في كتابه "إصلاح المنطق ".
- ابن قتيبة في كتابه : " أدب الكاتب ".
- ثعلب في كتابه : " الفصيح ".
- ابن دريد في معجمه "جمهرة اللغة ".
- عثمان بن جني في كتابه : " الخصائص ".
- أحمد بن فارس الرازي في كتابه : " الصاحبي في فقه اللغة ".
- ابن سيده في كتابه : " المخصص ".
- ابن القطّاع في كتابه : " الأفعال " .

ووقف هؤلاء وغيرهم عند الأبنية النادرة أو التي يتعدّد ضبطها وزناً تبعاً لتقدير حروف الزيادة والحذف والإعلال ، واتّسع الاهتمام بالأبنية فشمل أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، ولكن الخطين البارزين في هذا الفرع من البحث استقلاّ باتجاهين رئيسيين هما : أبنية الأفعال ، وأبنية الأسماء والأفعال جميعاً، وأمام الحاجة المرتقبة لاستيعاب المادة العلمية المستخلصة من نتاج هذا النشاط شرع اللغويون يبحثون عن منهج لتصنيفها فلم يجدوا أفضل من المنهجية المعجمية ، وذلك أن مدار البحث في المعاجم يقوم أصلاً على " المفردة " في تعيين جذرها اللغوي وإثباته ، وفي بيان معناها ، أو معانيها، وليس مدار البحث في "الأبنية " ببعيد عن ذلك، وعلى وفق هذا التصور اتجهوا بأبنية الأفعال

والأسماء نحو المعجمية ، ثم خرج إلى الوجود مصطلح "معاجم الأبنية "، وصار ترتيبها على حروف الهجاء ، أو على مخارج الحروف منهجاً مألوفاً ، وبذا يكون التطور الذي طرأ على هذا النوع من النشاط اللغوي قد أخذ بضوابط التنظيم ، وفي الوقت نفسه أخذ بفكرة الاستقصاء التي تقرُب من الاستقراء التام ، أو من الإحصاء.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكر عن السرقسطي من أنه بلغ بالأفعال التي صنّفها " ٢٧٥٣ " فعلاً مرتبة على مخارج الحروف ولإعطاء فكرة إيضاحية سريعة عن مضمونات تلك الأبحاث والمصنفات المبكرة يمكن أن نقف عند أمثلة متخيّرة منها :

ما تكلم به العرب على بناء "فَعَلْتُ وأفعَلْتُ " والمعنى واحد ، قول العرب :

بشرْتُ الأديم وأبشرته ، وأديم مبشور ومُبْشَر إذا قُشر، وبرد اللّه الأرض وأبردها إذا أصابها البرد ، وأرض مبرودة ومُبْرَدَة . ويقال : بتّ عليه الحكم وأبَتَّه إذا قطعه عليه، وكذلك بتَّ الحبل وأبتَّه ". ومن ذلك قوله : تقول : ثَرِي المكان وأثرى إذا ندي بعد يبس، وكثر فيه الندى، وكذلك ثري القوم وأثروا إذا كثرت أمواله. ومنه : "خلَسَ رأس الرجل فهو خليس ، وأخلس رأسه فهو مُخْلِس إذا اختلط فيه البياض بالسواد.

– ويقدم المصنفون في هذا الموضوع أمثلة على غرار البناء السابق " فعلت وأفعلت "والمعنى مختلف ، نحو : "راق الشيء فلاناً إذا أعجبه وحسن في عينيه، وأراق الرجل الماء إذا صبّه ، وطرق الحديد إذا ضربه حتى ينبسط ، وأطرق الرجل إذا أمسك عن الكلام ".

– أو يقدمون أمثلة اختير فيها "أفعلتُ " دون "فعلت "، أو "فعلتُ " دون " أفعلتُ " ، نحو : " أخرف القوم إذا دخلوا في الخريف ، وأذعن الرجل بالطاعة إذا ألزمها نفسه ".[xi]

٢. معاجم أبنية الأسماء :

تأخّر التصنيف في أبنية الأسماء فجاء لاحقاً للبحث في أبنية الأفعال في الترتيب الزمني.

وقد يعلل سبق التصنيف في أبنية الأفعال بالحاجة إلى استعمال الأفعال المجردة في أبواب المعاجم ، ذلك أن الأفعال تمثل الأصول أو الجذور التي كانت مفاتيح الإفادة من المعاجم ، والمنطلق إلى تقصيّ المشتقات.وقد يعلل ذلك السبق باللجوء إلى علم الصرف واتّخاذه ميزاناً لضبط الأبنية ، إذ إن الصرف يقدّم الأصول الموثقة ، أو يقدم الجوهر مخلّصاً من شوائب الزيادات والإعلال والحذف والإبدال ، وبذا يمكن فرز الأبنية ، ثم الانطلاق إلى البحث عن المعاني أو الدلالات اللغوية .

ويشار هنا إلى أن القاضي نشوان بن سعيد الحميري الذي ألّف معجمًا في الأبنية ، كان قد افتتح ذلك المعجم بالحديث عن التصريف لأهميته في البحث اللغوي ، ثم انتقل إلى الحديث عن مخارج الحروف ، وبعدها عقد فصلاً في أبنية كلام العرب.

أما أبنية الأسماء فأمرها أكثر تعقيداً هنا من أبنية الأفعال ، إذ يعتور الأسماء التوزّع بين الأصل والمشتق ، وبين الزيادة والتجريد اللذين تبقى حقائقهما أعز ملتمساً ، وبين الأصيل والدخيل وتبقى الأسماء أوسع من الأفعال أبنيةً ، مما يحفز على الاشتغال بالقليل ، الأبنية أولاً ، ومما يجدر تسجيله هنا أن البحث في أبنية الأسماء اقتصر على فصول من كتب اللغة ، ولم يرقَ إلى الاستقلال بكتب بأعيانها، وفي هذا الصدد يقول الدكتور أحمد مختار عمر : "ولم أجد أحداً من اللغويين قد أفرد أبنية الأسماء بتأليف مستقل بقصد استيعابها، ويعمد إلى تنظيمها ويجمع ما تفرّق منها ، ولكنني وجدتهم قد ألّفوا في شيء خاص منها وهو " المقصور والممدود "، وممن ألف في ذلك : الفراء، والأصمعي ، وأبو عبيد، والزجاج ، وأبو علي القالي " .

وإذا كان الفراء قد ارتاد هذا المجال فهذا يعني أن البحث في أبنية الأسماء لم يتأخر كثيراً عن البحث في أبنية الأفعال.

وإذا صرفنا النظر عن الكتب التي صنّفت في "المقصور والممدود " وتجاوزنا هذه الدائرة الضيقة فسنجد أن أبا عبيد القاسم بن سلام ، هو صاحب السبق والفضل في

توسيع دائرة البحث في أبنية الأسماء ، إذ أفرد لهذا الموضوع ستاً وخمسين صفحة استهل بها كتابه " الغريب المصنّف "، وعقد أبواباً لما ورد فيه مثالان أو أكثر ؛ وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما باباً، وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد لكل باباً .

كما يعزى إلى **يعقوب بن السكيت** مثل هذا الاهتمام في كتابه "إصلاح المنطق " إذ خصص لأبنية الأسماء القسط الأكبر من الجزء الأول من الكتاب وبعض أبواب الجزء الثاني وتابع **ابن قتيبة** سلفيه فأفرد،في القسم الثاني من كتابه "أدب الكاتب " بعض الأبحاث لأبنية الأسماء، كما تابع الاهتمام بهذا الضرب من البحث اللغوي ، وكذلك فعل **ابن دريد** الأزدي في "جمهرة اللغة "، و**ابن سيده** الأندلسي في "المخصص ".

أما الكتب التي وضعت في أبنية الأسماء واستقلّت بها فأشهرها :

"المقصور والممدود " للفراء.

و"المذكر والمؤنث " لابن الأنباري.

وكتاب ما جاء من المبني على فَعَال لعلي بن عيسى الربعي.

وكتاب "أبنية الأسماء " لابن القطّاع.

وكتاب "ما بَنَتْه العرب على فَعَالِ"،وكتاب "يفعول " للصاغاني.

وألّفت فصول أو أبحاث في أبنية المصادر بدءاً من الكسائي ، فالفراء ، وخص كتابه المصادر بمصادر القرآن، فأبي عبيدة، فالأصمعي ، فأبي زيد الأنصاري.

وفي غير ما إطالة يمكن القول إن هؤلاء اللغويين سلكوا، كنظرائهم من أصحاب المعاجم ، مسالك متنوّعة في تبويب أبحاثهم سواء أكانت فِقراً أو أقساماً ضمن كتاب ، أم كانت معقودة على كتب مستقلة برؤوسها لهذا الغرض ومع ما انطوت عليه مباحثهم من تباين في المنهج تبقى القضية واحدة ، ويبقى منطلقها خدمة العربية واستيفاء أسرارها وبسطها ولمّ شواردها للمتعلمين .[xii]

ولعل أشهر وأشمل ما صنف في هذا الموضوع معجم " **ديوان الأدب** " لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي : الذي رتّب المادة اللغوية على النحو الآتي :

أولاً : قسم كتابه إلى ستة أقسام سماها كتباً ، وهي على الترتيب الآتي :

أ- كتاب السالم.

ب- كتاب المضاعف.

ج- كتاب المثال.

د- كتاب ذوات الثلاثة.

هـ- كتاب ذوات الأربعة.

و - كتاب المهموز .

ثانياً : جعل كل كتاب من هذه الكتب شطرين : أسماء وأفعالاً، وقدّم الأسماء في كل كتاب على الأفعال .

ثالثاً : قسم كل شطر منهما إلى أبواب بحسب التجرّد والزيادة.

وراعى الفارابي في ترتيب أبواب معجمه المظاهر الصرفية من تجريد وزيادة وتثقيل وحشو وإلحاق، في الثلاثي والرباعي والخماسي وما ألحق به ، كما راعى في ترتيب الأفعال المثال والأجوف والناقص والمهموز والمضاعف ، وأخذ بمنهج مراعاة الترتيب الهجائي وفق باب الحرف الأخير؛ أي ما يعرف اليوم بنظام باب الحرف الأخير فصل الحرف الأول.

ولم يكن معجم الفارابي " أول معجم سلك هذا النظام الذي أخذ به الجوهري" كما قرر الدكتور أحمد مختار عمر في مقدمة التحقيق .

وأخذ بنظام الباب الأخير بعد الفارابي : القاضي نشوان بن سعيد الحميري (من علماء القرن السادس الهجري) ، وابن منظور، والفيروز آبادي وغيرهم .

وإذا تم الوقوف قليلاً عند معجم " ديوان الأدب " فلأنه :" أول معجم عربي جامع اتبع نظام الأبنية في ترتيب الألفاظ ولم يأخذ التأليف في الأبنية قبل الفارابي صورة المعجم الكامل الذي يتجه إلى حصر المادة اللغوية ، وتوزيعها على الأبنية في نظام معين، وإنما اتجه بعض اللغويين إلى حصر الأبنية والتمثيل لها ، واتجه بعض آخر إلى العناية ببعض الأبنية ، ومحاولة حصر ألفاظها ، أي أن عملهم كان فاقداً لأهم عنصرين من عناصر المعجم الكامل وهما : **الشمول والترتيب** " . وما دام معجم " ديوان الأدب " قد اتصف بالشمول والترتيب ، واحتل مرتبة الصدارة بين معاجم الأبنية ، فمن المتوقّع أن يكون له أثر واضح في المعاجم التي جاءت بعده، منهجاً ومضموناً ، ويمكن رصد حصيلة هذا التأثر في ثلاثة اتجاهات هي بإيجاز:

١- ما صنّف حول المعجم نفسه ، أو ما بني عليه ، أو اختصره ، أو زاد في أبوابه .

٢- الاستفادة به في جمع المادة اللغوية ، وقد شمل ذلك معظم ما جاء بعده من مؤلفات لغوية ، ويبدو معجم " الصحاح " للجوهري أكثر كتب اللغة تأثراً بديوان الأدب، في المادة اللغوية على وجه الخصوص.

٣- التأثر بمنهجه تأثراً منوّعاً وموزعاً بين التطابق وبين التعديل أو بين جمع أبنية الأسماء والأفعال معاً ، أو الاقتصار على أبنية الأفعال ومصادرها فقط ،وأشهر معاجم النوعين .

المثلثات اللغويـــة :

شاع مصطلح المثلث عند اللغويين منذ ظهر أول كتاب في الموضوع من تأليف قطرب والمقصود به : اشتراك ثلاثة ألفاظ في الوزن وعدد الحروف وترتيب هذه الحروف ، مع الاختلاف في حركة الفاء أو العين ، فينتج عن ذلك اختلاف في حركة الفاء أو العين ؛فينتج عن ذلك اختلاف في المعنى كـ " الغَمْر والغُمْر والغِمْر ". [xiii]

وهذا ما سار عليه قطرب في كتابه الذي قال : (إن المثلث اسم يرى في الكتابة واحدًا، ويصرف على ثلاثة أوجه) ، ولكن ابن السيد البطليوسي الذي يُعد كتابه في المثلثات قمة ما وصل إليه هذا النوع من التأليف فق قال في هذا (وما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط ، أو بحركة عينه فقط،أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين) ، ونلحظ هنا أن البطليوسي لم يشترط اختلاف المعنى ، ولذلك أضاف إلى القائمة التي جمعها من المختلف المعنى قائمة ثانية للمتفق المعنى.

ثم إن كثيرًا من اللغويين بعد ذلك اشتغل بالتأليف في موضوع المثلث بين ناثر وناظم ، ولم يقتصر التأليف فيه على هذا الفن من التأليف المعجمي إنما تعداه إلى فنون أخرى.

فقد ألف ابن فارس كتابًا بعنوان " الثلاثة ".

وكذلك إسماعيل بن الحسين المروزي الذي ألف كتابًا بعنوان " المثلث في النسب ".

وألف أبو البيان محمد بن محفوظ كتابًا بعنوان " الألفاظ المثلثة المعاني ".

كما ألف الإمام ابن مالك كتابًا بعنوان " إكمال الأعلام بمثلث الكلام " وغيرهم كثر ممن أثرى هذا الفن من التأليف في اللغة العربية.[xiv]

- المقصور والممدود :

يستقصي هذا النوع من الكتب اللغوية التي ظهرت بواكيرها في تاريخ اللغة العربية منذ فترة متقدمة ، قوائمَ الألفاظ الواردة على صيغتين معينتين من حيث النطق والرسم هما

: صيغة الألفاظ التي تنتهي بألف ممدودة كالسماء والصحراء ، وصيغة الألفاظ التي تنتهي بألف مقصورة كالنهى والمدى.

وقد تطورت بعض هذه المؤلفات إلى شكل قواميس على جانب كبير من الدقة في التبويب والترتيب كما هو شأن كتاب " المقصور والممدود " لأبي علي القالي.[xv]
ويمثل البحث في كتب الأبنية ومنها " المقصور والممدود" شعبة من شعاب البحث اللغوي العام عند العرب وكتاب الفرّاء الذي يحمل هذا العنوان يعد من " أول الكتب التي أسهمت في جلاء ظاهرة الخلط بين المقصور والممدود من الأسماء ."

وصلة هذا اللون من التأليف بمعاجم الأبنية ، أو بكتب الأبنية ترجع إلى أن النحاة يعتمدون في التقعيد لمادته على الأوزان غالباً لا على أثر العامل النحوي أو أثر السياق أو التقديم والتأخير أو وظيفة المفردة في الجملة أو التركيب – هنا يقولون مثلاً : "ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات، و من ذلك المصدر في (أفْعَل) الذي أنثاه (فعلاء) فهو منقوص ، من ذلك عَمِيَ عَمَى،وعَشِي عَشَى،وطوِي طَوَى .."
– ويقولون : " وما كان من جمع (فعْلَة) من الياء والواو على (فعِال) كان ممدوداً ، مثل رَكْوة ورِكاء، وشكوة وشكاء ، وفروة وفراء ".
– ويقولون : "ما جمع على فَعيْل أو فُعَال أو فَعُول على فِعَال مُدَّ أيضاً، مثل قولك : قصير وقصار، وكريم وكرام، مثل هذا من الياء والواو ممدود يكتب بالألف وأكثر ما يجمع من الواو والياء(من جمع فعيل) على أفْعِلاَء فيمدّ ويكتب بالألف،من ذلك وَلِيّ وأولياء،وغني وأغنياء، ودعي وأدعياء ، وإن جمع على فُعلاَء مُدَّ أيضاً وكُتب بالألف مثل: شركاء وضعفاء.. "

وإذا تأملنا هذه القواعد والأحكام وجدنا أن ألفاظ " الأوزان " طاغية فيها، ووجدناها أيضًا معقد التقعيد ، ومظنة الاحتكام لبيان الأصول والاستيثاق من سلامة القول الفصيح

وأما تسويغ تصنيف أمثال هذه المؤلفات في جملة معاجم الأبنية فمردّه إلى التشابه الملحوظ بين مضمونها ومضمونات المعاجم المذكورة ؛ فلو بوَّبَ المؤلف أوزان المقصور والممدود كلها في أبواب ، أو أوردها متتابعة، من الأبنية الصغيرة (الثلاثية مثلاً) إلى الأبنية الخماسية لتقيَّل بذلك المعجميين في مناهجهم ، ولو قام اللغويون باستقصاء الأسماء المقصورة والممدودة حتى استيفائها إحصاءً تاماً لكانت الحصيلة معاجم خالصة،ولكنها ليست عامة،وإنما تكون "معاجم متخصصة ". ثم ألَّف اللغويون بعد الفراء ما يزيد على أربعين كتاباً في المقصور والممدود ذُكِر آخرها باسم ابن مالك النحوي وهي رسالة بعنوان "ذِكْر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل "..

ومن أشهر من ألف في هذا الفن : الأصمعي، وأبو عبيد،والزجاج ، وابن دريد ، وابن ولاد ، وأبو علي القالي، وغيرهم كثر. ولم يصلنا مما رتب على الأبنية سوى " المقصور والممدود " للقالي :

حيث قسم كتابه إلى قسمين : قسم للمقصور ، وآخر للممدود، وبدأ بالمقصور.

قدم من الأبنية ما كان مفتوح الأول ، ثم أتبعه بالمكسور ، وأتبعه بالمضموم الأول.

بدأ من الأبنية في كل قسم بالمجرد الثلاثي ، ولم يرتب الأبنية أي ترتيب سوى ذلك ، فكان فيه خلط بين مزيد الثلاثي والرباعي وبالملحق به.

وهذا لا يمنع من القول بأن القالي قد اتخذ لنفسه منهجًا معينًا ، ورتب مادته اللغوية ترتيبًا يكاد يكون كاملاً ، ولم ينقصه إلا شيء قليل من التنظيم ليبلغ الغاية في ذلك.[xvi]

معاجم الحروف :

وآخر ما نجده من أنماط هذه المرحلة،هو تأليف بعض الرسائل التي جمعت الألفاظ ورتبتها بحسب الحروف ، ويمثل ذلك كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ، والكتاب مقسم إلى أبواب لا تسمية لها ، وكل باب يورد الألفاظ التي تنتهي بالهمز، ولكن الأبواب لم

ترتب على حروف المعجم ، وإنما وردت على هذا النحو : "الألفاظ التي تبدأ بالنون وتنتهي بالهمز "، ثم (الألفاظ التي تبدأ بالباء وتنتهي بالهمزة)، ثم (الألفاظ التي تبدأ بالراء) ، ثم (التي تبدأ بالزاي) ، (ثم التي تبدأ بالذال) فالدال فالسين فالشين فالكاف .. الخ.

ولكن الباب قد لا يستقر على ألفاظ تبدأ بحرف واحد ، وإنما يستطرد من حرف إلى حرف ، حتى يتحول الباب إلى ألفاظ لا جامع بينها غير الانتهاء بالهمز ، وأما الأبواب التي تبدأ بحرف وتنتهي بالهمز، فالألفاظ فيها لا تُرَتّب على حروف المعجم وإنما تُصنَّف دون أيّ تنسيق .

ومهما يكن من أمر هذا الكتاب فهو أقرب أنماط المرحلة الأولى إلى المنهج العام للمرحلة التالية ، لأنه لا يقيم الترابط بين الألفاظ على أساس المعنى أو الندرة أو الغرابة ، وإنما يوجه الانتباه إلى بنية الكلمة وما تضمه من حروف.

قضية الاشتقاق ومفهومه عند المعجميين :

قد يتبادر إلى ذهن الباحث في المعاجم تساؤلاً ملحًا وهو: هل الاشتقاق هو علم الصرف ؟ أم هو جزء منه ؟ أم هو علم آخر مستقل ؟

هي قضية طال فيها الجدل وكثر الخلاف ، وللأستاذ الدكتور محمد البنا في هذا مقالة لطيفة قرر فيها أن الصرف في أول أمره لم يكن يعدو مسائل التمارين ، وأن تبني من أصل على وزان كلمة أخرى ومهما يكن من أمر فقد استقر الأمر بأخرة على أن تكون مباحث الاشتقاق ضمن مباحث علم الصرف ، وعليه فإن الحديث عنه هو جزء من أثر الصرف على بنية المعجم .

ويمكننا أن نتلمس أربعة مفاهيم للاشتقاق من خلال طبيعة العلاقة بين المشتق وما اشتق منه ، وهذه المفاهيم مستنبطة من الجانب التطبيقي لأصحاب كل فن من فنون

العربية ، ولكن سأترك تعريف الاشتقاق عند النحويين واللغويين وسأكتفي بتعريفه عند الصرفيين والمعجميين لأنهما مجال الدراسة والبحث هنا:

مفهوم الصرفيين للاشتقاق هو : الاتفاق مع المأخوذ منه في الأصل والمعنى وفق أوزان محددة ،مع الدلالة على ذات .ويدل على ذلك أنهم أضافوا للمشتقات اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة .

أما مفهوم المعجميين فهو : الاتفاق مع المأخوذ منه في الأصل .

وهو ما يمكن أن نسميه الاشتقاق الصوري أو اللفظي ، وهو ما تبنى عليه مداخل المعاجم ، فالمادة اللغوية المجردة من الزوائد (الجذور) تشتمل على عدة معان لا يربط بينها إلا الأصل اللفظي.

وبيان ذلك أنك ترى المعجميين يدرجون تحت جذر المادة عشرات الكلمات التي تتفق معها في الأصل مع تباين معانيها،وتباعد مدلولاتها، فنجد في القاموس المحيط مثلا تحت الجذر[أ ب ط] : " الإبط ما رقّ من الرمل . وباطن المنكب. وائتبط : اطمأن واستوى ، وائتبطت النفس: ثقلت وخثرت، واستأبط :حفر حفرة ضيق رأسه ووسع أسفلها " .

ولعل كتابتهم الجذور مفرقة [ض ر ب] أو [ق ر أ] إشعار منهم بنفي اتكائهم على الجوانب المعنوية الناشئة من تألف هذه الحروف ، وإنما مقصدهم اتفاق ما تحتها معها في الجوهر والترتيب فحسب .

فكأن المعجميين أجروا (الاشتقاق) على العموم معناه اللغوي " واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه "، ولنتأمل ما قاله الجوهري في صحاحه : " الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً،مع ترك القصد "، ومنه سمي أخذ الكلمة من الكلمة اشتقاقا "، فكأن الاشتقاق اللغوي أن تأخذ من الأصل كما تشاء دونما أوزان محددة وإنما هو كما اتفق يميناً وشمالاً .

وهذا المفهوم للاشتقاق هو الذي حصر المداخل وقللها ، ولو جرى المعجميون على ما جرى عليه بقية أصحاب الفنون من اشتراط العلاقة المعنوية بين المشتق والمشتق منه لتضاعف عدد المداخل أضعافا مضاعفة.[xvii]

أ- نموذج من جهود المحدثين لتأليف معاجم الأبنية :

ولم يتوقف البحث والتأليف في "الأبنية " عند السلف،أو عند لغويي العصور المتأخرة،بل استمر ذلك في مصنفات المحدثين، نجد من ذلك كتاباً بعنوان "بحث في صيغة (أَفْعَلَ) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية "للدكتور أحمد النحاس، وفيه يربط المؤلف عمله بأعمال السلف ليبدو امتداداً لهم واستمراراً لصنيعهم في هذا المجال.

ثم يسرد أسماء من تقدّم ذكرهم في بداية هذا البحث، ويعرض المؤلف في مفتتح كتابه لاستعمالات صيغة (أفْعَل) من ناحية فعليّتها أولاً، وأسميتها ثانياً ذاكراً ما يتعلق بها من أحكام متفرّقة ويعقد فصول الكتاب الثلاثة على ورودها اسماً وفعلاً والمعاني المستفادة من الصيغة كورودها للتعدية والنقل والصيرورة ، والتحريض وإفادتها السلب والدعاء والتعجب واللزوم والتعدي ، وورودها اسماً وصفة مشبهة وللتفضيل وممنوعة من الصرف... وهكذا حتى يستوفي هذه الصيغة وما يحيط بها من حالات ودلالات واستعمال،في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والصفة والشذوذ والزيادة ، وفي معنى الفاعل والمفعول... إلخ.

فوائد تصنيف معاجم الأبنية :

قد يتساءل القارئ الكريم عن الحافز على وضع مثل هذه المصنفات في "الأبنية " أو عن القيمة العلمية لها،أو عن أثرها في خدمة العربية. وبيان ذلك لا يحتاج إلى فضل تأمل وتدبّر، إذ يمكن أن نبادر إلى القول إنه لا شيء يمنع من مثل هذه الرياضة العقلية ولمّ شعاب هذه الأبنية في أنساق وزمر وفق أوزانها لنستخلص منها ما لا نستطيع أن نقف عليه في غيرها من المصادر والمراجع، لأن الحديث عنها بالتفصيل لا يرد في

سواها من فروع البحث اللغوي في العربية، بل سيبدو استطراداً في غير محله ، أو إقحاماً له في غير نسيجه وإيفاء الشيء حقه يستدعي إخلاص الجهد له وحده.

- ثم إن ما صنّف في "الأبنية " كان يمثّل نهجاً من الجهود التعليمية التي التمست كل سبيل للحفاظ على العربية سليمة فصيحة، ولإيصالها إلى الشداة من غير ما طريق وأسلوب .
- ومما يجدر استحسانه في معاجم الأبنية أنها نصّت في كثير من المواضع على الدقة والضبط بذكر الوزن وتقييد الحركات تسميةً كقول الفراء مثلاً: هذا باب يُفتح أوله فيمدّ ، وإذا كُسر أوله قُصر"وكقولهم مثلاً: مَفْعَل (بفتح الميم وإسكان الفاء وفتح العين) في اسم المكان، ومُفْعِل (بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين) في اسم الفاعل، ومِفْعَل (بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين) لاسم الآلة ذلك أن المعاجم القديمة لم تكن تهتم بالحركات في الضبط،وإنما كانت تكتفي بالحروف الساكنة .

- ومن فوائد معاجم الأبنية في الدلالة اللغوية تعيين ما انصرفت إليه الأوزان من مثل بناء (فُعَال) بضم الفاء وفتح العين،فهذا البناء يعدد المعاني التي يتجه إليها في الأعم الأغلب تعدداً يشبه الحَصْر،أو القصرْ على ما هو شائع بين اللغويين،إذ قالوا:يختص هذا البناء بما هو مستقبح أو مستقذر نحو: البُصاق،والعطاس..وبما هو من الصغائر والبقايا كالغُبار، والجُفاء ، ونظيره من التأنيث بناء "فُعالة" نحو: النُخالة، والحُكاكة، والقمامة، والنُّفاية...

وبما هو للأمراض والأصوات كالصُداع،والدُوار،والسعال ، والنُباح، والصُراخ، والعُواء..وبمثل هذا التقسيم يتعلم شُداة العربية كيف يقرؤون ويفهمون هذا البناء قراءة صحيحة وفهماً يستفيد من الاحتكام إلى القياس والخيارات المحدودة .

ومثل هذا يقال عن بناء " فِعَالة "بكسر الفاء وفتح العين الذي ينصرف غالباً إلى الحرفة نحو : النِّجارة ، والحِدادة،والحياكة،والحجامة،والفراسة.

- وتُعين معاجم الأبنية شداة العربية على ردّ الكِلم على أصوله،من ذلك مثلاً تصنيف النحاة أبنية الأفعال الثلاثية الذي يستدعي تجريدها من الزوائد وإعادتها إلى أصولها نحو: الميناء من (وَنَى) بمعنى ضعف ، فالمبتدئ قد لا يتهدّى إلى الأصل ، أو قد يبحث عنه في (مَيَنَ) ونحو : تهامة والتهائم التي يثبت أصلها في (تَهَمَ) ، أما التهمة فيثبت أصلها في (وَهَمَ) ... وكل ذلك ونظائره قد يغمّ على المبتدئين استخلاصه من الكلمات المزيدة،أو التي فيها إبدال وإعلال.
- وهنا تتجلى أيضاً أهمية حصر المقصور والممدود وتحرّي أصولهما وتقييدهما في أنساق بعد التثبت من تلك الأصول وغير هذا الجهد وهذه المرحلة ستظل معرفة الأصول عسيرة على غير المتمكنين من أسرار العربية وخصائصها .

لقد عكف اللغويون العرب القدامى على دراسة الكلمة المفردة زمناً ، فجمعوا نوادرها وغرائبها، وأحدثوا المعاجم وكُتب الشروح من أجل رصد دلالتها أو دلالاتها، واتخذوها شاهداً على صحة كلام العرب في النحو واللحن والفصاحة، ونظروا إلى وظيفتها في التركيب والسياق ، وأسّسوا عليها في إيضاح الفصاحة والبلاغة فأشاروا إلى وجوب خلوّها من تنافر الحروف واستكمالاً لهذه الجهود العلمية حول الكلمة المفردة جاءت معاجم الأبنية فأوفتها حقها من جهات الصوت والصرف والوزن والدلالة .[xviii]

الـخـاتـمـــة

والآن وبعد أن انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج الذي وضعته لبحثي ، أحمد الله أولاً أن وفقني لإنجازه ، وأمدّ بالعون لإتمامه ، إذ أرى أن البحث في أثر الصرف في بنية المعجم تتشعب طرقه ، وتتسع مباحثه ،فاقتصرت على ما ذكرت وأحسب أنني في ذلك قد أصبت.

وبعد وصولي خاتمة البحث يجدر بي تقديم بعض النتائج التي توصلت إليها منها على سبيل المثال :

من المعلوم إن للصرف أثر عظيم على بنية المعاجم تجلى في منهجية ترتيب المعاجم القديمة ، والاعتماد على الجذور والاشتقاقات وهي قضايا صرفية بحتة.

- إن أغلب المصنفات في المجاميع اللغوية على عظم فائدتها ؛ كان همها تصنيف المادة اللغوية وتبويبها ، وإفراد كل مجموعة منها بعنوان ، ولكنها لم تراعِ تنظيم المادة اللغوية داخل الأبواب؛ بل كانت تسوقها دون ضابط أو نظام.
- كان التأليف في أبنية الأفعال عند العلماء القدامى أسبق من التأليف في أبنية الأسماء؛ حيث خصص بعض اللغويين لأبنية الأفعال كتب مستقلة ، وبعضهم تناولها ضمن موضوعات مؤلفاتهم في العلوم اللغوية بشكل عام. ثم توجه الخلف من بعدهم بالأبنية نحو الدراسة المعجمية ؛ فظهر للوجود مصطلح " معاجم الأبنية ".
- تنوعت معاجم الأبنية في مناهجها وطرائق دراستها وموضوعاتها، فمنها ما تناول المصادر، ومنها عرض ما يسمى المثلثات اللغوية ، وآخر استقل بالمقصور والممدود من الأسماء ، ومنها ما بُني منهجه على حرف واحد : " كالمهموز".
- استقر رأي اللغويين على إدراج الاشتقاق ضمن مباحث علم الصرف لأثره الواضح على بنية المعجم.

- فإن معاجمنا العربية هي مناجم مليئة بالذخائر والنفائس التي تحتاج إلى مزيد من التعمق والبحث والاستقصاء في قضاياها المعجمية لاستخراجها نقية من الشوائب التي قد تعيبها أو تنقص من قيمتها.
- إن المعجم العربي الحديث ما يزال في حاجة إلى أن يطور مادةً وعرضًا،مع الدقة والعناية في مسائل ذات بال فيما يتعلق بالشواهد والتعابير السياقية وتصحيح المعاجم من بعض الأخطاء.
- إبداء مزيد عناية بمعاجم الأبنية أسوة بالمعاجم العامة أو المعاجم المختصة التي سعى العلماء لإثراء مادتها وتيسيرها على الباحثين.
- كما يجب استثمار التقنيات الحديثة في العمل المعجمي حيث يسمح الحاسوب بتخزين كافة المعطيات المتفرقة، والاستفادة منها وقت الحاجة لها، مما يساعد في حصر أشمل لثروتنا اللغوية قديمها وحديثها وتنظيم أفضل لمواد معجمنا وتقديمها بصورة ميسرة لأجيالنا الصاعدة. هذا ما أسعفني الوقت بإنجازه وحسبي أنني قد اجتهدت متأملة تحقيق الأجرين: أجر طلب العلم ، وأجر الاجتهاد .والله . تعالى . أجل وأعلم..

المراجع

١- مستفاد من تقديم أ.د / سليمان العايد لكتاب: الأصول المتداخلة د/عبد الرزاق الصاعدي.

٢- الصرف والمعجم العربي. الشبكة المعلوماتية . موقع جامعة أم القرى.
uqu.edu.sa/files٢/tiny_mce/plugins/filemanager/files/٤١٦٠١٣١/bh٢.doc

٣- المخصص لابن سيده . ج / ٥، ١٩،١٧،١٦،١٥،١٣،١٢.

٤- تاج العروس . ج / ١٣،١٢،٨،٦،٣،١.

٥- ينظر : معاجم الأبنية في اللغة العربية. د/ أحمد مختار عمر.عالم الكتب. ط١ . ١٤١٥- ١٩٩٥. ص : ٤٩ . ٥٨.

وأيضًا موضوع : الصرف والمعجم العربي.

٦- الخصائص لابن جني . ج٢ / ٤٦.

٧- ينظر كتاب تداخل الأصول اللغوية وأثرها في المعجم العربي.أ. د/ عبد الرزاق الصاعدي.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.ط٢ / ١٣٢٩هـ - ٢٠٠٨م. ج٢ / ٧٤٩. وأيضًا ٨٢٢.

٨- الصرف والمعجم العربي (الشبكة المعلوماتية – موقع جامعة أم القرى).

٩- مقاييس اللغة : ج ١ / ١ – ٣٢٩. وتاج العروس : ٦ / ٥٣.

١٠- ينظر: أسس هذه النظرية والمآخذ عليها في البحث الذي كتبه رمزي البعلبكي بعنوان : نظرية الشدياق الاشتقاقية. المنشور في كتاب المعجمية العربية المعاصرة. الصادر عن جمعية المعجمية العربية بتونس. ١٩٨٦م.ص ٢٧ – ٦٥.

١١- ينظر بحث : معاجم الأبنية .د / مسعود بوبو. المنشور في مجلة التراث العربي الصادر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.ع ٧٧ . ١٩٩٩م.

١٢- المرجع السابق .

١٣- المعجم العربي في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري. عبد العلي الودغيري. مطبعة النجاح الجديدة.المغرب. ص ٢١٠ – ٢١١.

١٤- المثلث ذو المعنى الواحد.لشمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي.قرأه وقدم له: د/ يحيى مراد. ص ٥ وما بعدها.

١٥- المرجع السابق : ص ٢٢٤.

١٦- معاجم الأبنية في اللغة العربية. ص : ٢٤ – ٢٥.

١٧- الصرف والمعجم العربي.

١٨- معاجم الأبنية. د/ مسعود بوبو.